هل تكون هزيمة العدالة والتنمية فرصة لخروجه من جبة الإسلام السياسي

قيادات في الحزب تدعو إلى مراجعة المسار بعد السقوط في الانتخابات

تدفع الأصوات التي بدأت تتعالى داخل حزب العدالة والتنمية المغربي بشأن ضرورة القيام بمراجعات إثر الهزيمة المدوية الأخيرة في انتخابات الثامن من سبتمبر إلى التساؤل عما إذا كان الحزب قادرا على الخروج من جبة الإسلام السياسي خاصة في ظل تأكيد العديد من القيادات على ضرورة تجاوز هذه المرحلة.

أزمة عميقة لحزب العدالة والتنمية

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – بدأت العديد من الأصوات تتعالى من داخل حزب العدالة والتنمية المغربي المصنف ضمن تيارات الإسلام السياسي الذي تكبد هزيمة في الانتخابات التي أجريت في الثامن من سبتمبر الجاري، للقيام بمراجعات تقضي بإعادة النظر في الأطروحات التي حكمت الحزب وعلاقته بالمجتمع والدولة ومدى تأثير حركة التوحيد والإصلاح على توجه الحزب ومستقبله السياسي.

والصعوبة الكبيرة التي يمر بها الحزب هي التعاطي مع أسباب الهزيمة بموضوعية ومقاربة المنطلقات والمرجعيات التي بنى عليها قياديّو العدالة والتنمية مشروعهم، مع طريقة تدبير الشأن السياسي بإكراهاته وتحدياته.

ويعتبر الأمين العام للحزب سعدالدين العثماني أن في أدبيات حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوية للحزب، الدولة والمجتمع لا يخرجان عن صفتهما الإسلامية، وأن مبرر العمل الإسلامي هو الإسهام في إعطاء مضمون لهذه الصفة في الواقع والإسهام في تقويم الوهن في عرى الدين.

والجملة الأخيرة في كلام العثماني تزيد من غموض علاقة الحزب السياسي بما هو دعوي والذي يعيد إلى الأذهان ما تطالب به جماعات إسلامية في المشرق بـ"إقامة الدولة الإسلامية" وبروز الحديث عن خطاب الإسهام في إقامة الدين بدل خطاب إقامة الدولة، والخروج عن مبدأ المنهج الإصلاحي في التغيير، وعلى ما يعتمل داخل العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح والتحولات في ذهنية بعض قيادات الحزب والجماعة التي تقول بالعودة إلى المراجعات النظرية والفكرية وتبني خطاب حقيقي غير ملتبس من الديمقراطية والقبول بالآخر والتعددية الحزبية والعلاقة مع السلطة.

ويطرح ذلك تساؤلات عن القدرة على تحقيق هذا المنحى، أم أنها مجرد صحوة المهزوم التي سيتم تجاوزها بالإبقاء على المرجعيات والمنطلقات، وأيضا إذا ما ستكون هزيمة العدالة والتنمية دفعة للخروج من مرحلة الإسلام السياسي إلى مرحلة "ما بعد الإسلام السياسي"، كما يقول القيادي عبدالعالي حامي الدين.

عقدة الانتماء

يبحث عدد من القيادات داخل العدالة والتنمية عمّا يسمونه وضوح الرؤية السياسية لحزبهم بعد هزيمة انتخابية غير مسبوقة، والدخول خلال المرحلة القادمة في عملية وضوح يرونها مقترنة بتجديد الخطاب السياسي والقطيعة مع نمط التفكير. ويفسر هؤلاء الهزيمة بإخفاق الجيل المؤسس في تحقيق الاندماج الكامل أو التطبيع الشامل مع أولويات النظام السياسي ومؤسسات الدولة المركزية، وإخفاقه في بناء تحالفات سياسية على أرضية مصالح متبادلة.

ويتفق عدد من القيادات على العمل على أطروحة نظرية جديدة مع التحلي بالنقد الذاتي والوضوح والصراحة، والجرأة في التعبير، دون التورط في القراءة التآمرية للشروط التي أحاطت بالحزب في الانتخابات.

ويعتقد القيادي البارز عبدالعالي حامي الدين أن الخروج من مرحلة "الإسلام السياسي" إلى مرحلة "ما بعد الإسلام السياسي" يبقى ضرورة حتمية لتحقيق الاندماج، وهو ما لا يمكن تحقيقه عن طريق التناوب من داخل جيل التأسيس، حسب قوله.

ويرى حامي الدين أن عقدة الانتماء التاريخي للحركة الإسلامية لم يسمح للجيل المؤسس بتجاوز مجموعة من المفاهيم والمقولات النظرية وأيضا بعض الاختيارات السلوكية التي خلقت حواجز ثقافية ونفسية مع فئات سياسية واجتماعية معينة لها اختيارات أخرى مختلفة في نمط الحياة والمعيش اليومي.

ويقول منتصر حمادة مدير مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث والباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، إن ما صدر عن القيادي بالعدالة والتنمية يصب في اتجاه إثارة النقاش النظري الخاص بالمشروع الإخواني في المغرب بعد منعطف الثامن من سبتمبر الذي يؤرخ لفشل بنيوي في المشروع نفسه، ما تسبب في هزيمة كبيرة ومفصلية، أصبح الحديث عنها متداولا حتى عند إسلاميي المنطقة، لحكم طبيعة الأفق الإقليمي للمشروع الإخواني بما يفسر أولى التفاعلات الصادرة عن إخوان المنطقة، في إطار ما يمكن تسميته بالمراجعات التنظيرية والعملية، حيث هناك دعوات داخل حزب العدالة والتنمية تقضي بإعادة النظر في الأطروحات التي حكمت الحزب وعلاقته بالمجتمع والدولة ومدى تأثير حركة التوحيد والإصلاح على توجه الحزب.

وأوضح منتصر حمادة في تصريح لـ"العرب" أن "أزمة الإسلاميين في المغرب، سواء تعلق الأمر بالإسلاميين المعترف بهم رسميا أي حركة التوحيد والإصلاح بذراعها السياسية حزب العدالة والتنمية أو جماعة العدل والإحسان، هي أزمة بنيوية تهم طبيعة الأدبيات التي أسست للأيديولوجيا الإسلامية بشكل عام وهي أدبيات تنهل من أدبيات الإخوان في المنطقة، بالنسبة إلى التيار الأول، أو أدبيات تتقاطع مع أدبيات الإخوان، ولكن مع إضافة أدبيات صوفية، ونهل من التجربة الشيعية، وأدبيات الخلافة على منهاج النبوة مع التيار الثاني، وفي الحالتين معا نحن إزاء خطاب إسلامي حركي أيديولوجي لا يستوعب طبيعة ومميزات الدولة الوطنية في الساحة المغربية، ومعها مميزات النظام السياسي المغربي وطبيعة ثنائية الدين والسياسة في المغرب".

عبدالعالي حامي الدين

الخروج من الإسلام السياسي يبقى ضرورة لتحقيق الاندماج

منتصر حمادة

أزمة الإسلاميين تعود للأدبيات التي أسست للأيديولوجيا الإسلامية

وفي هذا السياق يقول حامي الدين إن الانخراط في التدبير الحكومي لولايتين متتاليتين كشف أن نوعية الإدماج السياسي للحزب ما زال محكوما بتوجس حقيقي لم تنجح عشر سنوات من الحكم في تجاوزه، وهو ما ينبغي تسليط الضوء على أسبابه العميقة إذا تم تجاوز نمطية التفكير التي وضعها الجيل المؤسس والتي تجعله أسير النشأة التاريخية للحركة الإسلامية غير القادرة على تجاوز تداعياتها ومقارنتها مع حركات إسلامية أخرى تميزت علاقتها بأنظمتها السياسية بتوترات عنيفة وصلت إلى درجة خوض معارك استئصالية ضدها.

لكن مدير مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث يذهب بعيدا في تفسيره لما يقع للعدالة والتنمية بشكل خاص والعدل والإحسان بشكل عام، بأنهم "يجهلون كليا الخصوصية المغربية في تدبير ثنائية السياسي والديني، والتي جعلت مؤسسة إمارة المؤمنين تجمع بين التقليد والحداثة، أو التراث والحداثة منذ سنة 1962 وأحد أهم أسباب فشل الأحزاب الإسلامية هنا في المغرب، بصرف النظر عن أسباب فشلها في باقي دول المنطقة، أنها لم تستوعب هذه الخصوصيات الثقافية والدينية في المغرب، أي في دولة توصف أساسا بأنها دولة الأولياء والصلحاء والعلماء، وبالتالي الحديث عن مراجعات أقرب إلى ترف فكري، طالما لم يتحرر هؤلاء من تأثير الأدبيات الإخوانية، إلا إن كانت المراجعات الحقيقية هنا، تفضيلا إلى أفول الأيديولوجيا الإسلامية في نسختها المغربية".

من جهته يؤكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية على وجود خلافات حادة في المنطلقات التي تمثل هوية حزب العدالة والتنمية الذي ظل يخفي غايات متناقضة من خلال طول مرحلة التسيير التي أفرزت تجمّع مصالح مختلفة على شاكلة شركات تسعى لتحقيق الأرباح ومراكمتها.

وأشار لزرق في تصريح لـ"العرب" إلى أن آليات تصريف المواقف وتدبير الخلافات داخل العدالة والتنمية لا تكون من خلال الأجهزة، بل تدبر من داخل الجماعة، والأجهزة تقوم فقط بتسويق القرارات لكي تظهر أنها ديمقراطية، ولتجاوز الخلافات داخل العدالة والتنمية توكل الأمور إلى شيوخ حركة التوحيد والإصلاح للتخفيف من حدتها.

صعوبة الابتعاد عن الدعوي

يرى عدد من القيادات داخل حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم العثماني أن تنظيمهم السياسي استطاع منذ تسعينات القرن الماضي إحداث نوع من التمايز بين الدعوي والسياسي وخلق مسافة بين الحزب السياسي وحركة التوحيد والإصلاح باعتبارها هيئة دعوية مدنية.

ويرى هؤلاء أن هذا التمايز الذي نجحوا فيه إلى أبعد حدود كان جزءا من تحولات فكرية وتنظيمية وتصورات سياسية من النظام والمجتمع عرفتها الحركة الدعوية.

ومن مراجعات الحزب الاعتراف بأن الشأن الديني في الدولة من صلاحيات مؤسسة إمارة المؤمنين، وهذا ما دفع الدولة إلى مشاركة العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 1997 وإن بشكل محدود، وتوسعت المشاركة بعد ذلك ليتبوأوا مراتب عالية في ولايتين انتخابيتين استطاعوا فيها أن يتحملوا مسؤوليات التدبير الحكومي إلى أن لفظتهم صناديق الاقتراع في الاستحقاق الأخير، الذي اعتبر هزيمة مدوية لحزب يتبنى أطروحة الإسلام السياسي.

وفي إطار ما يعتبر الخط الجديد من الإصلاحات داخل العدالة والتنمية اعتبر حامي الدين أن الجمعيات الدعوية التي تشتغل في المجال المدني لها حقلها ومجالها ومستلزماتها وخصوصياتها، ومن حقها أن ترسم أهدافها بمعزل عن مستلزمات العمل السياسي واشتباكاته وإكراهات الدولة وتحدياتها الخارجية. ويرى أن الواقع يفرض الانتقال إلى ترسيم المسافة الضرورية بين المجالين وفك ارتهان أحدهما بالآخر وذلك بشكل عقلاني ينطلق من خصوصية كل مجال وحاجته للاستقلال بذاته على كافة المستويات.

والواقع أن حكم العدالة والتنمية ومن ورائه حركة التوحيد والإصلاح وإن بشكل متستر، لم يستطع تمكين أعضاء الحزب والحركة معا من مفاصل الدولة والتغيير في طبيعتها، بل بينت التجربة أن الدولة بمكوناتها استطاعت إذابة مشروع الإسلاميين وإظهار إمكانياته في التسيير والتنظير. وهذا جعل عددا من القيادات من الصف الثاني يدعون إلى مراجعة الأساسيات في الخطاب والممارسة التي بنى عليها الحزب أرضيته الفكرية والسياسية.

فالدور الذي لا زالت تلعبه الحركة في التأثير على القرار داخل حزب العدالة والتنمية واضح، فبعد فشل عبدالإله بنكيران في تشكيل الحكومة في العام 2016، كانت فرصة للحركة بثنيه على الترشح لقيادة الحزب إلى حد الآن.

لكن ومع ذلك هناك من يرى أن الفصل بين ما هو دعوي وسياسي لدى العدالة والتنمية صعب جدا خصوصا في الحالة التي هو عليها الآن، وهي حالة ضعف وهزيمة سياسية وانتخابية، وكل ما قيل عن أن العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح منفصلان فهذا ضرب من اللاواقعية السياسية كون الحاضنة الأساسية للحزب السياسي هي الحركة الدعوية.

فطريقة التفكير تنعكس على الممارسة وهذا ينطبق على عدد كبير من القيادات الذين ترعرعوا داخل الحركة ونهلوا من مبادئها وأفكارها وانتقلوا لتوظيفها في الساحة السياسية.

ويرى رشيد لزرق أن "حزب العدالة والتنمية مدعو للإجابة عن سؤال محوري يفرضه السياق السياسي بعيدا عن منطق الضبابية والذي يفرض عليه التمييز بين العمل السياسي والعمل الدعوي، فما يقع اليوم يظهر بالملموس أن ادعاء التمايز لا يخرج عن كونه تكتيكا سياسيا فرضته المرحلة، تحت مبرر براغماتي صرف غايته إسقاط تهمة السعي للتمكين، وأملاه منطق الاندماج المؤسساتي والانحناء لضغوط يفرضها السياق الإقليمي المتمثل في فشل التجربة المصرية باعتبارها التنظيم الأم".

ويتابع "السؤال الجوهري المطروح حاليا: هل العدالة والتنمية حزب سياسي مدني أم أداة وظيفية لحركة التوحيد والإصلاح الدعوية؟".

أحداث ما بعد 11 سبتمبر غيرت العالم وليس الإرهابيون في القاعدة

الحرب ضد الإرهاب تُعطي نتائج عكسية بتصاعد الكراهية ودعم الاستبداد

نيويورك – لا يزال صدى إحياء ذكرى اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر الذي تزامن هذا العام مع الانسحاب الأميركي من أفغانستان وعودة حركة طالبان المتشددة إلى الحكم يتردد وسط تساؤلات عن مرد الفشل الأميركي بعد خوض الولايات المتحدة لأطول حروبها وتداعياتها.

وبالرغم من الإجماع السائد على أن الحادي عشر من سبتمبر 2001 غيّر وجه العالم، إلا أن مراقبين يرون أن ما أعقب هذا التاريخ هو من حدد ملامح العالم الجديد.

واعتبر الكاتب الهندي بنكاج ميشرا أن العالم لم يتغير في التاريخ المذكور مشيرا إلى أن "أفراد تنظيم القاعدة الذين ارتكبوا القتل الجماعي لم تكن لهم القدرة مطلقا على تغيير العالم".

وقال ميشرا في مقال نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء إنه من المؤكد أن مجموعة المتعصبين الصغيرة هذه "كانوا يكرهون الحريات"، كما زعم الرئيس جورج دبليو بوش في سبتمبر 2001، حيث قال "حريتنا في الدين وحريتنا في التعبير وحريتنا في التصويت والتجمع والاختلاف كل منا مع الآخر".

ومع ذلك، يرى ميشرا أن الهجمات الأكثر شراسة ارتكبها المدافعون عن هذه الحريات –السياسيون والبيروقراطيون والمحامون والصحافيون– في الأسابيع والأشهر والسنوات التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر.

وبالفعل خاضت الولايات المتحدة أطول حروبها في أفغانستان، ونجحت في إبعاد حركة طالبان المتشددة من الحكم في 2001 إثر غزوها للبلاد لكن الحركة عادت مؤخرا إلى الحكم.

ويرى ميشرا أنه "من خلال هجماتهم (الولايات المتحدة وحلفائها) تغير العالم في حقيقة الأمر، مما أدى إلى الحاضر المؤلم حيث عادت طالبان إلى السلطة والباقي منا، سواء في الهند أو الولايات المتحدة، محاصرون بما أطلق عليه بوش في نهاية الأسبوع 'العنف الذي يتجمع في الداخل".

وأضاف أنه في الولايات المتحدة، ازدهر الظلم العنصري وسيادة البيض فوق الأرض المحروقة حيث أججت الإدارات الأميركية المتعاقبة نار القوانين، حيث تم خوض حرب لا نهاية لها ضد الإرهاب بمساعدة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، والتعذيب، والاعتقالات إلى أجل غير مسمى والمراقبة التدخلية.

وذكر ميشرا أنه في الأيام التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، عندما أجازت الحرب العالمية ضد الإرهاب العنف والوحشية بموافقة عالمية لم يسبق لها مثيل، تم تشكيل جانب كبير من عالمنا المظلم اليوم، حيث يهيمن على الدول الديمقراطية التي كان يُحتفى بها في وقت من الأوقات مثل المملكة المتحدة، والهند، وإسرائيل شخصيات وحركات يمينية متطرفة، وحيث تبدو روسيا والصين محكوما عليهما بالحكم الاستبدادي.

وقال ميشرا إنه ربما لا يتذكر الجيل الأصغر سنا اليوم كيف تحرك سريعا عام 2001 قائد روسي شاب غير مأمون العواقب يدعى فلاديمير بوتين ليربط معركة روسيا طويلة المدى ضد الانفصاليين في الشيشان بحرب بوش ضد الإرهاب.

وقام بوتين وهو أول رئيس أجنبي يتصل بالبيت الأبيض بعد الحادي عشر من سبتمبر، بتعجيل قمعه الوحشي للشيشان بدعم من بوش، الذي قال إنه نظر إلى "روح" الزعيم الروسي ووجد أنه "مستقيم للغاية وجدير بالثقة".

وفي الأسابيع والأشهر التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر تم تدعيم حكم بوتين الاستبدادي.

وفي إسرائيل وجد رئيس الوزراء اليميني المتطرف آريل شارون، الذي كان مشاركا في قتل المئات من المدنيين في بيروت عام 1982، طريقه للعودة إلى السلطة من خلال تقويض مباحثات السلام مع الفلسطينيين، وتحرك بسرعة مثل بوتين لإخضاع المقاومة الفلسطينية المستمرة منذ العشرات من السنين للاحتلال العسكري الإسرائيلي تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب.

وفي مارس 2002 قام شارون، الذي وصف الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بأنه بن لادن إسرائيل، بدعم من إدارة بوش، بأكبر عملية عسكرية لإسرائيل في غزة والضفة الغربية منذ احتلالها لهذه الأراضي عام 1967 وهو هجوم دمر بصورة كاملة المؤسسات الفلسطينية الناشئة.

بنكاج ميشرا

أفراد القاعدة لم تكن لهم القدرة مطلقا على تغيير العالم

وقال الزعماء القوميون الهندوس إن الهند عانت الحادي عشر من سبتمبر خاصا بها في ديسمبر 2001، عندما قام مسلحون في سيارة تحمل ملصقا كتب عليه "الهند دولة سيئة للغاية" بفتح النار على مبنى البرلمان في نيودلهي.

وقام الزعماء القوميون بوضع الجيش الهندي على أهبة الاستعداد على الحدود مع باكستان، وأصدروا تشريعات ضد الإرهاب تفرض على المتهم مسؤولية إثبات براءته، وهي قوانين استخدمت لاحقا بدرجة غير متناسبة ضد الأقلية المسلمة في الهند.

وفي هذا المناخ المسموم من رُهاب الأجانب والإسلاموفوبيا تم قتل أكثر من 2000 مسلم في ولاية جوجارات بعد ستة أشهر من الحادي عشر من سبتمبر، تحت سمع وبصر نارياندرا مودي، رئيس وزراء الهند الحالي.

ويرى ميشرا أن "أسوأ ما خلفته هجمات الحادي عشر من سبتمبر تمثل في تحلل كبير للغاية للأعراف والقيم وكذلك القوانين. ومن الصعب تخيل احتجاز الصين واسع النطاق للمسلمين الأويغور دون ثقافة الإفلات من العقاب التي تتسم بها الدولة العظمى ومن دلائلها السجن الذي ما زال مفتوحا في خليج غوانتانامو بشكل يمثل تحديا".

عناصر القاعدة لهم القدرة على الهجوم لكن ليس تغيير العالم